Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)
E-ISSN: 2959-6505
Volume 2, Issue 4, October - December 2024
Page No: 153-169
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 **ISI 2024: 0.580** **معامل التأثير العربي (AIF) 2024: 0.74**

إخفاقات بعثة الأمم المتحدة في ليبيا بين اتفاق الصخيرات وحوار مؤتمر جنيف

الزروق سلامة الساعدي*
قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، ليبيا

Failures of the United Nations Mission in Libya between the Skhirat Agreement and the Geneva Conference Dialogue

Alzarouq Salamah Alsaedi*
Department of Public Administration, Faculty of Economics and Political Science, Bani Walid University, Libya

*Corresponding author | As09128827@gmail.com | *المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2024-11-14 **تاريخ القبول:** 2024-10-10 **تاريخ الاستلام:** 2024-08-20

الملخص:
منذ بداية الصراع المسلح في ليبيا وانهيار النظام السابق بعد احداث 2011م، تأزم الوضع الداخلي وانهارت مؤسسات الدولة، حيث أرسلت الأمم المتحدة مبعوثيها إلى ليبيا، وعملت على توجيه الفرق التابع لها وذلك لهدف تسوية الصراعات المسلحة والمساعدة في إيقاف الحرب، حيث أرسلت الأمم المتحدة تسعة مبعوثين خلال عقد من الزمن، ولم تنجح في تقدم ملموس لاحتواء الازمة الليبية، نظراً لتدخلات اطراف اخرى دولية واقليمية في الشأن الليبي ، الامر زاد من التعقيد السياسي والتصعيد العسكري في السيطرة على مقاليد الحكم ، ونظراً إلى غياب دستور ينظم العملية الانتخابية، تعمل البعثة على نتائج حوار بين الأطراف المتصارعة وتعمل على تشكيل حكومات مؤقتة، ومخرجات ضعيفة تنصدم بالخلافات الداخلية والخارجية والمصالح الضيقة للفاعلين في المشهد الليبي فقد أخفقت الأمم المتحدة في تأمين العملية الانتخابية بنهاية 2021، ذلك نتيجة تباين صراع الارادات ورغبة كل طرف في الاحتفاظ بموقعة السياسي ورفض أي ترتيبات يمكن أن تطيح به.

الكلمات المفتاحية: بعثة، الأمم المتحدة، مؤتمر، الاتفاق، الدولي، الإقليمي، الصخيرات، جنيف، الازمة، الليبية.

Abstract:
Since the beginning of the armed conflict in Libya and the collapse of the former regime after the events of 2011, the internal situation has worsened and state institutions have collapsed, as the United Nations sent its envoys to Libya, and worked to direct its teams with the aim of settling armed conflicts and helping to stop the war, as the United Nations sent nine envoys over a decade, and did not succeed in making tangible progress to contain the Libyan crisis, due to the interventions of other international and regional parties in the Libyan affair, which increased the political complexity and

military escalation in controlling the reins of government, and due to the absence of a constitution regulating the electoral process, the mission is working to produce a dialogue between the conflicting parties and is working to form interim governments, and weak outcomes that are shocked by internal and external differences and the narrow interests of the actors in the Libyan scene. The United Nations failed to secure the electoral process by the end of 2021, as a result of the divergence of the conflict of wills and the desire of each party to maintain its political position and reject any arrangements that could overthrow it.

Keywords: Mission, United Nations, Conference, Agreement, International, Regional, Skhirat, Geneva, Crisis, Libya.

المقدمة:

عملت بعثة الأمم المتحدة على ما يزبد عقد من الزمن في اقناع الأطراف المتنازعة على السلطة عبر مبعوثيها ابتداء من عبد الاله الخطيب وصولاً إلى المبعوث السنغالي (عبد الله باتيلي)، وارتكزت مهمة مبعوثي الأمم المتحدة ، على إدارة الصراع بين مكوناته دون البحث في الأسباب الرئيسية، وتعمل البعثة على تسكين الصراع لفترات مؤقتة وظلت البعثة تتعاطى مع مجلس النواب في الشرق الليبي والمجلس الاستشاري للدولة في الغرب الليبي بالرغم من أن الخلافات والتناقضات بين المجلسين كانت سبباً رئيسياً في عرقلة التسوية السياسية، حيث مارست الأمم المتحدة من خلال مبعوثيها ضغوطاً على اطراف الصراع والاتفاق على عدد من المخرجات من خلال اتفاق الصخيرات وحوار جنيف ولم يكن باستطاعة المبعوث الاممي ان يمارس ضغوطاً أو يقدم ضمانات من تلك الأطراف على ما تم التوقيع عليه من دون الانقلاب والتزام بالمخرجات كذلك لعبت الأطراف الدولية في إطالة الحرب داخل ليبيا دوراً بارزاً، في دعم اطرف والتدخل المباشر مما جعل الأمور صعبة للغاية للوصول إلى حل شامل للازمة الليبية. كما وجه الممثل الخاص للأمين العام (غسان سلامة) نداء بعد احاطة مجلس الامن حول الأوضاع في ليبيا، لوقف التدخلات الخارجية قائلاً: ارفعوا ايديكم عن ليبيا، هذا البلاد يعاني كثيراً من التدخل الأجنبي بشتى الطرق.

أولاً: مشكلة الدراسة:

كما نعلم ان دور المجتمع الدولي والأمم المتحدة في إرساء قواعد السلام وفض النزاعات الدولية الخارجية والداخلية، ويعمل المجتمع الدولي وفق ضوابط ومعايير دولية لاحتواء الصراعات، مما يثير الجدل هو التدخل الدولي المباشر في دعم الصراعات الداخلية بالأسلحة والمقاتلين واطالة الحرب الدائرة في ليبيا، وما إثر التدخل على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعد التدخل المباشر انتهاك لسيادة دولة مما يعد التدخل امر يمس بمبادئ الاستقرار الدولي: مع تزامن وجود بعثة الأمم المتحدة في دائرة الصراع، وكذلك عدم وجود ضوابط لفرض الاتفاقيات الموقعة بين أطراف النزاع بإشراف ورعاية البعثة الأممية ، من خلال هذا التساؤل يتفرع منه عدة تساؤلات وهي :-

هل التدخل الدولي المباشر يزيد من حذة الصراع العسكري بين أبناء البلد الواحد، وما هي أهدافه؟

هل التدخل الدولي في الشأن الداخلي يعزز مفهوم الدولة الفاشلة؟

ما موقف البعثة الأممية بعد الاخلال بالاتفاقيات الموقعة بإشراف ممثليها؟

كيف تعمل بعثة الأمم المتحدة على اجراء انتخابات بدون دستور ينظم العملية الانتخابية؟

فرضية الدراسة:

ركزت الدراسة على فرضية مفادها ان التدخل الدولي والاقليمي المباشر في ليبيا اطالة أمد الصراعات السياسية والعسكرية، وضعف عمل البعثة الأممية في ليبيا في تشكيل حكومات مؤقتة قبل العملية الانتخابية والتي نصت عليها في الاتفاقيتين السابقتين واخلالهما بالاتفاق الموقع، حيث تعمل الان على تشكيل حكومة ثالثة مؤقتة بإشرافها، مما يرسم صورة غير واضحة المعالم في الاستقرار السياسي والوصول إلى بر الأمان.

أهمية الدراسة:
تكمن أهمية الدراسة في موضوع البحث وهو (إخفاقات بعثة الأمم المتحدة في ليبيا من اتفاق الصخيرات وجنيف) عملت البعثة طول فترة عقد من الزمن في ظروف معقدة وتدخلات دولية وإقليمية، وصراعات مسلحة في ليبيا، وتكمن أهمية الدراسة ايضاً في التحديات السياسية والأمنية، ونتائج الاتفاقيات وفشلها وعدم جديتها في انهاء الازمة الليبية، وكذلك تهتم الدراسة بوضع الحكومات المؤقتة بدون دستور، ينظم التداول السلمي للسلطة وانعكاسه على المجتمع الليبي والأوضاع الاقتصادية السيئة، فأصبح من الأهمية دراسة هذا الموضوع.

منهجية الدراسة:
اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية في فهم موضوع الدراسة، وذلك من خلال المنهج التحليلي، بحيث يتم تحليل المضمون وتفسيره مما يتيح استخلاص التدخل الدولي المباشر في الصراعات المسلحة داخل ليبيا، وما ترتب عليه من انعكاسات على المجتمع الليبي، والمنهج القانوني، لتوضيح قرارات الأمم المتحدة والبعثة الأممية ومعرفة مدى الالتزام بها ورفضها من أطراف الصراع، والمنهج المقارن لمقارنة الاتفاقيات التي أعطت نفس النتائج في تعطيل العمل السياسي وأسباب الرجوع اليها.

اهداف الدراسة:
تهدف الدراسة إلى توضيح أثار التدخلات الدولية والاقليمية وانعكاسها على المجتمع الليبي، وتهدف أيضاً لتوضيح مخرجات اتفاق الصخيرات وحوار جنيف وعدم التزام الأطراف الموقعة عليها، وضعف آلية التنفيذ بما جاء في نصوص الاتفاقيات.

الحدود الزمانية والمكانية:
الحدود الزمانية: منذ تواجد البعثة الأممية في ليبيا من 2011 وتعاقب ممثليها إلى الوقت الحالي.
الحدود المكانية: ما يخص الشأن الليبي داخل نطاق حدود الدولة الليبية.

المبحث الأول: التدخل المباشر في ليبيا
يعتمد المجتمع الدولي على التدخل في شؤون دولة أخرى على المعيار الإنساني وهو حماية المدنيين وحماية رعايا الدولة الأخرى، ويصبح هذا التدخّل مشروع حسب الحاجة الإنسانية والدوافع الأمنية، وقد تم تعريف هذا المفهوم من قبل توماس فرانك بأنه " تقوم على استخدام القوة المسلحة أو التهديد بها من قبل دولة أو مجموعة من الدول بمعرفة هيئة دولية بعرض حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات الصارخة، التي بها تقوم دولة ماء ضد مواطنيها بطريقة فيها أنكار لحقوقهم بشكل يصدم الإنسانية". [1]
أصبح الصراع في ليبيا معقّد ولم تكن هنالك بوادر واضحة في حل الأزمة من قبل البعثة الأممية لدى ليبيا ومن المجتمع الدولي في ظل المخططات لبعض الدول الأجنبية ودول الجوار في تعزيز نفوذها ونذكر منها بعض الآثار السلبية لتدخل الجوار والمجتمع الدولي في ليبيا. [2]
1 – عدم جدّية توحيد المؤسسة العسكرية بسبب دعم أحد الأطراف على الآخر ما نتج عنه قانونين متضادين.
2 – تواجد المرتزقة والمقاتلين الأجانب.
3 – أصبح الصراع داخل ليبيا مطمع الدول الكبرى على حساب المصالح الدولية وهو ما أربك المشهد الأمني والسياسي داخل ليبيا.
4 – انعكست هذه التدخلات الدولية السلبية على الوضع الاقتصادي، وتحديداً على المواطن الليبي نظراً لنقص في الخدمات والسلع الأساسية وخاصة المدعومة من الدولة، حيث سنتناول في هذا المبحث التدخلات الدولية في ليبيا، ونتناول في المطلب الأول التدخل العسكري في ليبيا وفي المطلب الثاني الانعكاسات السياسية والاقتصادية وآثارها على الأزمة الليبية.

المطلب الأول: التدخل العسكري في ليبيا
منذ صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 م فرض عقوبات على ليبيا في 17مارس 2011 وليبيا أصبحت رهينة هذا القرار الذي ينص على حماية المدنيين والحظر الجوي، حيث أصبح الطريق مفتوحاً ومتاحاً للدول الكبرى للتدخل في الشأن الليبي، حيث اعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها ستقوم بتسليحها للمعارضة وتقديم المساعدات المالية لهم من اجل اسقاط نظام القذافي، وهنالك دول أخرى عملت

على تسليح بعض الفصائل الليبية وبروز الجماعات الإسلامية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في مدينة سرت وكذلك الدولة الإسلامية في مدينة درنة أصبحت ليبيا ساحة صراعات بين الدول الكبرى التي تسعى لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية.

وبتاريخ 21/مارس/ 2011 ندّد رئيس الحكومة الروسية "بوتين" بقرار مجلس الأمن الدولي وانتقده بشدة معتبراً إياه قرار معيباً وخاسراً ومدبراً لأنه يسمح بكل شيء، ويذكر بدعوات من القرون الوسطى التي شنت حملات صليبية، ويجيز بشكل فعلي التدخل في أراضي ذات سيادة لا يتضمن أي إشارة لغزو والاحتلال للأراضي الليبية. (3)

لعبت الدول الكبرى والأطراف الدولية والمحلية على تدمير مؤسسات الدولة واشعال فتيل الحرب بين مكونات الشعب الليبي ومدن ليبيا وتمزيق النسيج الاجتماعي، ومن هنا سوف نتناول بعض الدول التي شاركت بالتدخل العسكري في الأزمة الليبية ودعم بعض المدن والمسلحين من أجل تغليب طرف على آخر، منها تركيا وروسيا وقطر ومصر، قبل وبعد اتفاق الصخيرات 2015م برعاية الأمم المتحدة، وصولاً إلى اتفاق جنيف 2021.

تركيا:

لعبت تركيا دوراً أساسياً في الصراعات والانقسامات داخل ليبيا واستغلت حالة التفكك والسيطرة على المشهد الليبي ودعم تيار الإسلام السياسي وكذلك وقفت إلى جانب بعض الفصائل الأخرى والحكومات الليبية لتحقيق مكاسب سياسية كانت أو اقتصادية ، لكي تثبت إلى الدول الكبرى أنها منافس قوي في المنطقة، وزودت تركيا بعض الفصائل بالمعدّات العسكرية والحربية والمرتزقة واشعال نار الحرب لكي تحقق نفوذها داخل ليبيا"، (1) وتحصّلت تركيا على غطاء وشرعية من حكومة الوفاق الوطني وتحت ضغط قوي وتيارات اسلامية متشدّدة، ووافق البرلمان التركي في 20 يناير 2020، على توصيات الرئيس التركي أردوغان والتي فتحت الطريق أمام التدخل العسكري المباشر وإرسال قوات عسكرية ، وفي 27 نوفمبر 2020 ووقعت تركيا مذكرة تفاهم تنص على التعاون العسكري بين حكومة الوفاق وبين الحكومة التركية، الأولى تتعلق بالتعاون الأمني والعسكري، والثانية بتحديد مناطق لنشر قواتها العسكرية في ليبيا ودعم حكومة الوفاق بالأسلحة والطائرات الحربية ووفقاً لنص الاتفاقية الموقعة تتدخل تركيا بحجة أن الصراعات المسلحة داخل العاصمة الليبية طرابلس تهدد مصالح تركيا بشكل مباشر. (1)

قامت أيضاً بإرسال السفينة الحربية "أمازون" التركية المحملة بالمعدات الحربية وطائرات بدون طيار وقدمت أيضاً تقنيات عسكرية من رادارات ومحطات صواريخ للدفاع الجوي. (2)

ونظراً إلى هذا التدخل المباشر زاد من تعقيد الوضع السياسي والعسكري والوصول إلى طريق مسدود وإطالة زمن الحرب التي لا ترغب الأطراف المتصارعة في استنزاف الوقت الذي ينعكس على المواطن الليبي بشكل مباشر نتيجة لتردي الحالة المعيشية وأصبح الوضع الاقتصادي من سيء إلى أسوأ وتردي الخدمات الصحية وانتشار الفوضى وارتفاع حالات القتل من الطرفين، وكذلك انتشار الجريمة وغياب السلع الأساسية وانقطاع الكهرباء بشكل مستمر، من هنا تدخلت بعثة الأمم المتحدة وعملت فريق للجلوس إلى طاولة الحوار والتي سبق وأن فشلت في حوار الصخيرات بالمغرب11 ديسمبر 2015 م، الذي انتهى فيه الحرب بتوقيع الطرفان على الاتفاق السياسي برعاية الأمم المتحدة.

1- روسيا:

تريد روسيا أن يكون لها وجود في منطقة شمال أفريقيا وموطئ قدم وتعلب دوراً في الصراعات المسلحة القائمة في ليبيا، حيث استغلت روسيا فشل واخفاق الأوربيين في انهاء الصراع (3) الداخلي

---

(1) أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا دورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ناجي وطارق عبدالجليل، بيروت: الدار العربية للعلوم.

(2) العربية : المسماري، المتحدث العسكري لقوات الجيش الوطني، انقره تنقل الأسلحة من عدة مطارات إلى ليبيا، 25-10-2024م

(3) المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، الأفكار وتغيير العالم، https://www.afrigatenews.net/

بين الفصائل الليبية، وتحالفت روسيا مع القائد العسكري خليفة حفتر والمنطقة الشرقية ودعم عملية الكرامة في السيطرة على طرابلس وكانت حليف مهم في هذه الحرب، رأت روسيا من خلال دعمها ستتمكن من الحصول على الثروات والعقود البترولية، وتسعى موسكو الي تثبيت قواعد عسكرية لها داخل ليبيا، وتكون نقطة الانطلاق نحو العمق الأفريقي.

كما دفعت روسيا بالمرتزقة نحو ليبيا شأنها شأن تركيا وقطر والإمارات ، لتغليب طرف على آخر فنجد العديد من الدول والشركات الأمنية والمقاتلين من روسيا – وتركيا، بعضها تنتمي لحركات مسلحة وشركات أمنية كشركة السادات التركية ، وهذه الشركات تتحصل على الدعم من منظمات الاغاثة الدولية مثل منظمة قطر الخير وتعمل على تهريب الأسلحة داخل ليبيا، كما دخلت روسيا بشكل مباشر في الصراع الليبي من خلال دخول شركة "فاغنر" وهي شركة لا تتبع القوات الروسية وليسوا أعضاء في القوات المسلحة الروسية ، وتقدر مجموعة الفاغنر بين 600 إلى 800 مقاتل بكامل التجهيزات العسكرية وتمتلك منظومة صواريخ " بانسير" لدفاع الجوي والعديد من المدرعات والدبابات ، وتضم أيضاً مجموعة من القناصين، وتعمل هذه المجموعة القتالية لتنفيذ مهام للمصالح الروسية ، وتتلقى الدعم من رجال الأعمال الروسي " بفغني بريجوزين" وهو من يقوم بتمويل مجموعة الفاغنر لصالح الدولة الروسية ، وتأسست مجموعة الفاغنر عام 2014 م، لمساعدة الحكومة الروسية في صراعاتها المختلفة.

بما أن الاتفاق الموقع بين أطراف الصراع في ليبيا برعاية الأمم المتحدة والذي ينص على خروج هذه المجموعات من ليبيا، يرى الباحث أن تزايد هذه المجموعات داخل ليبيا وهشاشة الوضع السياسي والأمني وعدم رغبة الحكومة بتنفيذ الاتفاق السياسي من المتوقع وأن يعود الصراع المسلح في أي وقت.

2- **مصر**:

اشتد الصراع داخل ليبيا بين الشرق المتمثل في الجيش الوطني برعاية مجلس النواب الليبي، والغرب المتمثل في حكومة الوفاق المتمثلة في مجلسها الأعلى للدولة، أقر مجلس الشعب المصري في جلسة سرية " على إرسال قوات من الجيش المصري خارج الحدود المصرية". وأشار الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي) من خلال لقائه بمشايخ وأعيان ليبيا أن القوات المصرية قادرة على تغيير المشهد العسكري في ليبيا ولكنه لن يتدخل إلا بطلب من القبائل الليبية".

وبعد فترة قصيرة طلب مجلس النواب الليبي بتدخل مصر عسكرياً وذلك من أجل حماية الأمن القومي للبلدين، وأصبحت مصر تنظر لهذه التطورات العسكرية بمنظور أمني وسياسي في المنطقة، وصرّح الرئيس عبد الفتاح السيسي في 20 يونيو 2020م، أن سرت والجفرة خط أحمر وصرّح بالتدخل المباشر للقوات المصرية. [4]

وكان هناك العديد من الدوافع منها مواجهة الإسلام السياسي الذي يتخذ من طرابلس معقل له والحملة على الإخوان المسلمين وتنظيمها الدولي بالإضافة إلى قلق مصر المتزايد من الحدود الليبية المصرية التي تشهد العديد من العمليات الإرهابية المسلحة وكذلك تهريب الأسلحة إلى الجماعات المتطرفة داخل مصر، والدافع أيضاً هو المصالح المصرية، وتعتبر مصر نفسها شريك تجاري مهم وانخفاض الكبير في نسبة العمالة المصرية في السوق الليبي بحسب تقرير لمنظمة الهجرة الدولية في 2010 وتقدّر بنحو مليون ونصف عامل ويصل مجموع تحويلاتهم المالية نحو 33مليون دولار سنوياً وأيضاً تطمح مصر في الحصول على النفط والغاز الليبي بأسعار منخفضة، وكذلك تريد أن تصبح شريك في إعادة إعمار ليبيا بعد استقرارها والحصول على النصيب الأكبر في العقود والاستثمارات المختلفة. [5]

---

(4) بوابة الوسط : تصريح الرئيس عبدالفتاح السيسي ، التدخل المباشر ي ليبيا ، سرت والجفرة خط احمر ، تاريخ الزيارة 21-9-2024م ، https://alwasat.ly/news/libya/286756?author=1

(5) أحمد سعيد نوفل وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2017.

3- قطر:

تدخلت قطر في الشـــأن الليبي حيث قيامها بتقديم الدعم العســكري، وكانت أول دولة عربية تســاهم بطائرات في تطبيق الحظر الجوي المفروض على ليبيا وتلك الخطوة التي ســـاعدت أمريكا على المجادلة بأن الغارات الجوية التي يقودها الغرب تحظى بدعم عربي' وتريد قطر من هذا التدخل في الشـــأن الليبي أن تلعب دور بارز على الســـاحة الدولية والإقليمية، وأن تبرهن للإدارة الأمريكية أنها حليف ممكن أن تعتمد عليه في المنطقة. (6)

وأصـبح التدخل صـريح من جانب دولة قطر في الشـأن الداخلي في دعم التيار المتمثل في الإسـلام السـياســي الذي كان مرفوض من بعض مكونات المجتمع الليبي ويعتبر هذا التدخل مرفوض أيضـاً حســب المتعارف عليه بالقانون الدولي"(7) ، فدعمت قطر المقاتلين ذوي الميول الإســلامي في مدن ليبيا منها في بنغازي وطرابلس، والجبل الغربي ، وعملت أيضـــاً بتدريب المجموعات الجهادية المتشددة وجماعة الإخوان المسلمين وتزودهم بالسلاح والمرتزقة من خارج ليبيا، وتعمل على تدمير الجيش الليبي ومؤسـسـات الدولة لكي تتحكم بالوضـع الداخلي والعمل على تحصـيل مصـالحها في الإشراف على بعض الملتقيات داخل ليبيا وخارجها.

بالإضـافة إلى تواجد العديد من المرتزقة داخل المعسـكرات الليبية إلى هذه اللحظة كما ركزت البعثة الأممية في ليبيا من خروج جميع المرتزقة من ليبيا من خلال تشـــكيل حكومة الوحدة الوطنية في مؤتمر جنيف ومن أهم هذه البنود الموقع عليها في نص الاتفاق خروج المرتزقة الموقعة من اللجنة 5+ 5 بتاريخ 28-29 سـبتمبر 2020م كحد أقصـى 3 أشـهر من توقيع الاتفاق الأمني الذي عقد في الغردقة في دولة مصر.

يرى الباحث أنه لم يتم تنفيذ هذه الاتفاقيات والنصـوص الموقعة بإشـراف بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، بسـبب تخلي الأطراف الليبية من الالتزامات المتفق عليها بما يشـكل خطر على الوضـع الليبي بشـكل مما يتيح لهذه الدول من الدخول في أي وقت في الصراعات القادمة سواء سياسية أو عسكرية.

المطلب الثاني: انعكاسات التدخل على المجتمع الليبي

انعكست التدخلات الدولية على المجتمع الليبي بشكل مباشر وغير مباشر على حياة المواطن، نتيجة انتشـار الأسـلحة في العديد من المدن، والصـراعات المسـلحة بين الحكومات السـياسـية والاقتصـادية والعسكرية والانقسام الأمني والعسكري انعكس على المواطن بشكل مباشر، وكما ذكرنا في المبحث الســابق التدخل الدولي ودعمه إلى أطراف الصــراع وســيطرة المجموعات المســلحة على الحقول النفطية والمؤســســات ذات الأهمية التي تمس المواطن الليبي، أصــبح الوضــع يزداد ســوء والحالة المعيشـية في أسـوأ ما يكون، نظراً لشـح بعض الموارد السـياسـية ونقص في السـلع، وانخفاض سـعر الصــرف، وانقطاع التيار الكهربائي بشــكل مســتمر وتدني الخدمات الصــحية وانتشــار الأمراض الخطيرة، وكذلك عمل بعثة الأمم المتحدة داخل ليبيا، أصـــبح يتدخل في بعض الشـــؤون الداخلية بالإضـــافة إلى دوره في تقريب بين وجهات النظر بين الفرقاء الســـياســـيين والعســـكرين من خلال الاجتماعات والحوار بين أطراف الصراع.

ومن أبرز تدخلات البعثة الأممية المتمثلة في المبعوث الخاص " طارق متري" يلعب دور الوســـيط في مســألة الطوارق والتبو مع الحكومة الليبية وكانت مطالبهم هي الحصـــول على بعض الحقوق من

(6) د مروة فكري، ما بعد القوة الناعمة، السياسة القطرية تجاه الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 187، يناير 1012، المجلدي 37، ص 163.

(7) كيف اســـتقلت ليبيا وطرابلس لـدعم الارهـابيين بســـوريـا، ســـكـاي نيوز عربيـة، يونيو 2015 دخول الموقع 28.05.2022 WWW.Skynewsrabia .Com

أهمها الجنسية الليبية، وحاول متري التدخل في هذا الملف وبقوة أن تمنح التبو والطوارق لهم الجنسية الليبية ". [8]

وفيما يخص التهديدات الأمنية التي قدمها (مارتن كوبلر) أمام مجلس الأمن عن الشـــأن الليبي في 7 يونيو 2016م صـــرح كوبلر بأن الوضـــع الأمني مازال معقداً، وأن هنالك أطراف تعرقل الاتفاق الســياســي وحذر كوبلر من وقوع كارثة اقتصــادية في الوقت القريب، وإذا لم يتم معالجة الوضــع وتطرق إلى أن هنالك حوالي 20 مليون قطعة سلاح في ليبيا ومسألة تدفق السلاح هذا يساهم في عدم الاستقرار بالبلاد يطيل عمر المجموعات المسلحة. [9]

سـوف نتناول في هذا الجانب الانعكاسـات على الوضـع الاقتصـادي والاجتماعي ومدى أثرها على المجتمع الليبي.

أولاً: على الجانب الاقتصادي

تحتل ليبيا المركز الخامس عربياً في احتياطي النفط الخام، وبالنســبة للاحتياطي المؤكد من الغاز، جاءت ليبيا في المركز الثامن عربياً [10]، وكذلك تحتل ليبيا المرتبة الســابعة والعشــرين للدول المصــدرة للنفط بمعدل مليون وســتمائة ألف برميل يوميا، أما الاحتياطي الغير مؤكد فيقدر بحوالي مائة ألف برميل، وأما فيما يتعلق بالغاز فيقدر بحوالي 7.9 مليار، وتعتبر هذه الثروة الهائلة من النفط مطمع للقوى الإقليمية والشـركات النفطية. أصـبحت هذه الموارد الأسـاسـية الأولية نتيجة التدخلات الخارجية في الشـأن الداخلي الليبي الذي انعكسـت بشـكل مباشـر، وسـبب في الانقسـام السـياسـي والاجتماعي الذي انعكست بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي وعلى حياة المواطن وعدم توظيف هذه الموارد في تلبية حاجات المواطن والخدمات والتنمية في ليبيا، التي أصـبحت شـبه معطلة بسـبب الصـراع في السيطرة على هذه المصـادر بالإضـافة إلى الفسـاد الإداري، وتعطيل المؤسـسـات الرقابية والأمنية.

وبالإضافة إلى الانفلات الأمني وسيطرة المجموعات المسلحة على مؤسسات الدولة والحقول النفطية والشـركات الكبرى مثل الكهرباء والاتصـالات والبنوك والمطارات والمنافذ الجوية والبحرية والبرية والمصـانع التي توفر السـلع الأسـاسـية للمواطن الليبي وأصـبحت تسـتخدم هذه المؤسـسـات إلى تمويل المجموعات الموالية إليها وتعمل لحسـاب مجموعة من الأشـخاص، ووصـل الأمر إلى السـيطرة على الطرق التي تربط بين المدن وقفلها والتحكم في مســتخدميها، لكي تتحصــل هذه المجموعات على مطالبها والضغط على المؤسسات ونتج عن اغلاق الحقول في شرق ليبيا من 2013- 2016 م حسب تقديرات المؤســســة الوطنية للنفط خســائر تقدر بحوالي 130 مليار بدعوى بيع النفط خارج العدادات. [11] ونتيجة الفسـاد الإداري واهدار المال العام وغياب المؤسـسـات الرقابية، لقد بلغت تكلفة توريد المحروقات إلى السوق المحلي لسنة 2017 حوالي 3 مليار دينار في حين أن دعم المحروقات للعام نفسه قد وصل إلى 2.4 مليار دينار، تم تهريب منه نسبة 30% ولم تتحصل الدولة سوى 15% من الدخل المتوقع من يناير إلى نوفمبر 2017 م.

كذلك الانقسـام الذي حصـل في المؤسـسـات المالية نتيجة الصـراع وإنشـاء مصـرف موازي للبنك المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط، أثر سلباً على الدخل القومي لليبيا، في ظل التحذيرات والتي تنذر

---

(8) طارق متري، مسالك وعرة سنتان في ليبيا من أجلها، ط1، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2015 م، ص 33.

(9) صحيفة الصباح نيوز، مارتن كوبلر، الاتفاق السياسي يواجه مقاومة داخلية ومشكلات في التطبيق، نشرة في 8/يونيو/ 2016 م. https://elsabahnews.com/

(10) الوسيط ليبيا الخامسة عربيا في احتياطي النفط الخام والثامنة في الغاز الطبيعي 9 ديسمبر 2019 م، تاريخ الدخول 2022/5/17 https://bitly/33shod4

(11) هشام عبدالحميد، ما حقيقة الديون الخارجية في ليبيا –2019م https://www.alizeera.net/ebusiness/2019

بإفلاس المؤسسات وانهيارها بشكل تام، والعجز في الاحتياط النقد الأجنبي في حال استمرار الاضطرابات الأمنية والعسكرية. [12]

كما حذّر البنك الدولي بأن " الاقتصاد الليبي ينهار" راسماً صورة قاتمة للغاية عن المؤشرات الاقتصادية في ليبيا. [13]، كما أن التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للثروة والاستقرار يحتاج مناخ وظروف معينة، وفي ظل التدخلات الدولية لن تحصل تنمية بالمعنى الحقيقي نتيجة انتشار السلاح وعدم الاستقرار السياسي.

والتنمية هي التركيز على جميع مواطن الضعف في المجتمع، سواء كان ذلك اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً، وتساهم القوى الداخلية بتحقيق التقدم والتنمية في مختلف الأبعاد والعمل على تقوية نقاط الضعف التي تعاني منها، كما تسعى إلى تشجيع الطاقات الكامنة لدى الأفراد بفتح أفق الإبداع والابتكار أمامهم. [14]

وأصبح الوضع الاقتصادي في ليبيا هش للغاية نتيجة السياسات الفاشلة في اتخاذ القرار الذي يمس حياة المواطن ونتيجة الحكومات المتعاقبة والمؤقتة التي جاءت بها حوارات بعثة الأمم المتحدة، والاخفاقات السياسية، مما يطول الأزمة السياسية والاقتصادية، مما أدى ذلك أيضاً إلى ارتفاع مؤشرات الفقر والجريمة المنظمة داخل ليبيا، وكشفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقرير لها أنها سجلت أكثر من 45600 لاجئ وطالب لجئوا خلال 2019م.

بينما أفاد برنامج الأغذية العالمي أن ما يقدر بحوالي 435 ألف شخص قد شردوا قسراً من منازلهم أثناء النزاع، أفادت كذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في الثاني من اكتوبر 2019 أن الأطفال يعانون من أنواع مختلفة من سوء التغذية خاصةً في المناطق التي مزقتها الحرب بما في ذلك ليبيا، وقال المدير التنفيذي لليونيسيف في الثامن عشر من يناير 2020 أن الأطفال الليبيين معرضون لخطر القتل بسبب الصراع المستمر.

ثانياً: الجانب الاجتماعي:

تعتبر ليبيا لديها تركيبة سكانية متجانسة في العادات والتقاليد والأعراف التي تسود في المجتمع الليبي، إلا أن هناك علاقات سياسية وانتماءات بين قبائل ومكونات المجتمع وصلت إلى حمل السلاح بين أبناء المجتمع الواحد وعدم القبول بالآخر في صناعة القرار والحصول على المناصب السيادية.

وتعد القبيلة أحد قنوات الحصول على الحقوق والعمل في مؤسسات الدولة وهنالك علاقة عكسية بين قوة الدولة ونفوذ القبيلة، فكلما قويت الدولة ونهضت بوظائفها كلما ضعف نفوذ القبيلة إلى حد التلاشي، وكلما ضعفت الدولة كلما طغى نفوذ القبيلة واتسع، وعندما تضعف أجهزة الدولة يحدث فراغ تملأه القبيلة حتماً، حيث تصبح القبيلة ملاذاً ينشد فيه الفرد الأمان والحماية اللذان عجزت الدولة عن تأمينها للمجتمع بكامله [15]، وتعد القبيلة في المجتمع الليبي لها أثر كبير في تشكيل المنظومة السياسية، وحصلت تحالفات لبعض القبائل في ليبيا كونها قبائل وقفت ضد نظام معمر القذافي وفي المقابل هنالك قبائل وقفت مع النظام، وبعد سقوط النظام حاولت هذه التحالفات على تهميش هذه القبائل وأبعادها عن العمل السياسي واقصائها في عملية اتخاذ القرار داخل ليبيا، إلا أنها بات بالفشل كونها تمثل الشريحة الأكبر في المجتمع الليبي.

إلا أن هذه التحالفات عندما تختلف مصالحها، وفي بعض الأحيان وصل إلى الصراع المسلح بين هذه القبائل مثل ما حصل في عملية فجر ليبيا، ونتج عنها تعطيل المؤسسات وحرقها بالإضافة إلى العديد

---

(12) أنس جاب الله، الآثار الاقتصادية للانقسام السياسي في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2015، ص 1-2.

(13) اقتصاد ليبيا يقترب من الانهيار مع تراجع العائدات النفطية، مجلة عربي 21، اكتوبر، 2016م، آخر دخول 02-12-2020، https://arabi21.Com/story/9

(14) نبيل السمالوطي، علم اجتماع التغذية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1991م، ص 17.

(15) محمد علي، الإخلال السياسي في ظل غياب الأحزاب والقوى القبلية وترسيخ الحكم القبلي في ليبيا، مجلة القدس العربي العدد 233، بيروت، 2012، ص 12.

من القتلى والجرحى من الطرفين ، إن القبيلة تلعب دوراً مهماً في تأجيج الصراعات وفي الوقت نفسه قادرة على الحفاظ على السلم والأمن، وأخذت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا العمل على المعيار القبلي في توزيع المهام والإدارات العليا لكي تخلق توازن في المنظومة السياسية حسب الأقاليم والمدن، أصبحت القبيلة داخل ليبيا سلاح ذو حدين ،و كذلك بعض التدخلات الدولية عملت على هذا المعيار في دعم بعض القبائل بالسلاح والمال من أجل تحقيق السيطرة على مقاليد الحكم في ليبيا ،وبعد أن استمر العبث السياسي والاجتماعي والاقتصادي داخل ليبيا وعدم تفعيل المؤسسات لتقوم بدورها بالكامل والتدخل الدولي في الشأن الليبي صنفت ليبيا حسب مؤشرات الدولة بأنها دولة فاشلة بجميع المقاييس، ويمكن تعريف الدولة الفاشلة : عرف روبرت رونبرغ الدولة الفاشلة بأنها : تلك الدولة التي تعاني من الضعف الداخلي ولم تعد قادرة على توفير السلع لها ولسكانها وحكومتها تصبح فاقدة الشرعية في نظر مواطنيها، وحتى الدولة في حد ذاتها تفقد الشرعية الدولية. (16)

ويستخدم صندوق السلام العديد من المؤشرات لقياس فشل الدولة: منها:

1 – المؤشرات السياسية لفشل الدولة.

- فقدان شرعية الدولة (فساد النخبة الحاكمة، غياب الشفافية، وعدم المحاسبة السياسية، وضعف الثقة في المؤسسات وفي العملية السياسية مما يؤدي إلى كثرة المقاطعات الاقتصادية، وانتشار التظاهرات والعصيان المدني، وشيوع جرائم ترتبط
- بالنخب الحاكمة ...)
- التدهور الحاد في توزيع الخدمات العامة لعدم تأدية الدول لوظائفها الجوهرية، مثل توفير الحماية للمواطنين، الصحة والتعليم والتوظيف، تمركز الموارد بالدولة في مؤسسات الرئاسية وقوات الأمن والبنك المركزي والعمل الدبلوماسي..)
- الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون، وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان (الحكم العسكري، قوانين الطواري، الاعتقال السياسي، العنف المدني، غياب القانون، تقيد الصحافة، خوف الناس من السياسة.
- تشتت الأمن يخلق دولة داخل الدولة (ظهور نخبة عسكرية داخل الجيش، هيمنة النخبة العسكرية، ظهور النزاعات المسلحة، ظهور قوى أمنية توازى الأمن النظامي للدولة ...).
- تنامي الانشقاقات، داخل النخب بالدولة (الانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة واستخدام النخب الحاكمة لشعارات سياسية وقومية ...)
- تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجين (التدخل العسكري أو شبه التدخل العسكري داخلياً في الدولة أو جيشها أو مجموعات فرعية بها، أو تدخل قوات حفظ السلام والقوات الدولية ....).

2- المؤشرات الاقتصادية لفشل الدولة

- غياب التنمية لدى الجماعات المتباينة (عدم المساواة في التعليم والوظائف، والدخل وارتفاع مستويات الفقر، وتزايد النزاعات الأثنية لهذه الأسباب ....)
- الانحطاط الاقتصادي الحاد (تراجع الدخل القومي، سعر الصرف، الميزان التجاري، معدلات الاستثمار، تضخم العملة الوطنية ...معدل النمو، الشفافية والفساد، النزاعات الدولية المالية ...).

3 – المؤشرات الاجتماعية لفشل الدولة.

- تصاعد الضغوط الديمغرافية (زيادة السكان، وسوء توزيعهم، والتوزيع العمري، والنزاعات المجتمعية الداخلية ...).

(16) حمادي إبراهيم ،(2018)، الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري 29.نوفمبر .2012 م من موقع مجلة الحوار المتوسطي.

- الحركة السـلبية والعشـوائية للاجئين أو الحركة الغير نظامية للأفراد تخلق معها حالة طوارئ معقدة (ينتج الأمراض، ونقص الغذاء والمياه الصـالحة، والتنافس على الأرض تزيد مشكلات أمنية للدولة). [17]

المبحث الثاني

نتائج حوار بعثة الأمم المتحدة في ليبيا

شهدت ليبيا فوضة عارمة وعدم استقرار سياسي بعد الحرب الأولى في 2011 وذلك نتيجة التدخل الدولي والاقليمي ، والترتيبات الانتقالية الغير مستقرة، وتعطيل المؤسسات الأمنية والقضائية وتدهور الوضع العام بشكل تام ، وتهجير بعض المدن من ساكنيها و حرق المنازل وانتهاك حقوق الانسان والتصفيات الجسدية على الهوية، والإخفاء القسري لبعض السياسيين في النظام السابق وافراد القوات المسلح ، باسم الشرعية الثورية وانتشار السلاح، وأقامت بعض المدن السجون السرية التي حصلت فيها العديد من الانتهاكات الإنسانية، وعدم امتثال السجناء امام مؤسسات القضاء لسنوات عديدة.

وكان المتجمع الدولي (الأمم المتحدة) يراقب هذه الاختراقات والانتهاكات عبر العديد من المنظمات الدولية ، وكانت البعثة الأممية داخل ليبيا تعمل على تهدئة الوضع المتفاقم والانفلات الأمني والسياسي، في غياب مؤسسات الدولة ، الامر الذي أدى الى اندلاع الحرب الأهلية الثانية ، بين الحكومات الليبية المتنافسة التشريعية والتنفيذية، وبعد الصراعات العسكرية والسياسية اصبح المشهد الليبي معقد الى حد كبير وبرعاية الأمم المتحدة عن طريق بعثتها الموجودة داخل ليبيا، وفي أوخر2015، اقترح اتفاق (الصخيرات) انتقالاً مؤسسياً لتوحيد مؤسسات الدولة، ووقع اطراف الصراع على هذا الاتفاق الذي يحتوى على العديد من البنود والشروط، بالإضافة الى اقتراح مؤتمر (باليرمو) في نوفمبر 2018م العمل على الانتخابات الوطنية في عام 2019م.

أدى هجوم أبريل 2019م على طرابلس من قبل قوات الجيش الوطني بقيادة خليفة حفتر للسيطرة على طرابلس واسقاط الحكومات الموجودة بها، حيث ادي هذا الهجوم الي تأخير عملية السلام التي اطلاقها (غسان سلامة) رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وفي سبتمبر 2019 وبعد استقالة سلامة، عملت (ستيفاني ويليامز) كنائب رئيسها، مواصلة المسار الليبي الداخلي لوقف إطلاق النار وتم التوقيع على الاتفاق في جنيف، وتشكيل حكومية وطنية واحدة، سوف نعرض نتائج الاتفاق في كل اتفاق الصخيرات ومؤتمر جنيف.

المطلب الأول: - مخرجات اتفاق الصخيرات

بعد الصراع المسلح والتعقيد السياسي والانقسام الحاد بين مؤسسات الدولة، نتيجة التوجهات الفكرية المختلفة داخل المجتمع الليبي وبالأخص تيار الإسلام السياسي الذي برز بشكل كبير داخل المؤتمر الوطني ومؤسسات الدولة، بالإضافة الى التيار الليبرالي المنافس الأقوى والمدعوم بالمؤسسة العسكرية، وراء هذه التيارات دول داعمة لهم داخل ليبيا.

واشتدت المنافسة الى اشتعال الحرب بين هذه الأطراف، مخلفة العديد من الجرحى والقتلة بين طرفي النزاع، حيث تمت الدعوة الى عقد حوار بأشراف بعثة الأمم وممثلها في ذلك الوقت ودُعي المبعوث الى طاولة الحوار في مدينة الصخيرات بالمغرب واجتمع الممثلون حول هذا الاتفاق، لمعالجة المعاناة الحالية التي يعاني الشعب الليبي واستند الاتفاق السياسي الى أربعة مبادي رئيسية وهي: -

ضمان الحقوق الديمقراطية للشعب الليبي والحاجة الى حكومة توافقيه تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات الرقابية والتوازن فيما بينهم، وضرورة تمكين مؤسسات الدولة في حكومة واحة (حكومة الوفاق الوطني)، لتتمكن من معالجة التحديات الخطيرة التي يمكن ان تحدث في المستقبل، واحترام القضاء الليبي واستقلاله وتم توقيع اتفاق شامل لوقف الصراع في ليبيا تحت رعاية الأمم المتحدة ، بأشراف المبعوث الاممي (مارتن كوبلر) لأنها الحرب الثانية المندلعة منذ 2014، وتم

(17) نبيل أبوغازي:" القبلية وتحديات بناء الدولة" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة 08 ماي 1945م – قالمة – 2019 –2020 م، ص :25–26.

التوقيع على الاتفاق في 17 – ديسمبر 2015، واهم ما تضمنه هذا الاتفاق منح صلاحيات الى رئيس الحكومة ومجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني ، وعلى راسها قيادة الجش والقوات المسلحة وتبذا مرحلة انتقالية جديدة تستمر 18 شهر وفي حال عدم انتهاء الحكومة من مهامها قد يتم تمدد 6 اشهر إضافية ، ونص الاتفاق على تشكل المجلس الأعلى للدولة * من أعضاء المؤتمر الوطني والإبقاء على مجلس النواب المنتخب في يونيو2014م .

وتم تحديد العديد من المبادئ التي يحتكم اليها الاتفاق والمواد التي تنطلق منها الحكومة والمهام التي سوف تقوم بها خلال هذه الفترة المؤقتة، وسوف نعرض بعض المبادئ التي لم تلتزم بها الأطراف الموقعة على هذا الاتفاق.

الالتزام بحماية وحدة ليبيا الوطنية وحيادتها واستقلالها، وسيطرتها التامة على حدودها الدولية ورفض أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية الليبية.

التأكيد على مبدأ المساواة بين الليبيين في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، ورفض أي تميز بينهم.

الالتزام بقرارات مجلس الامن الدولي ذات الصلة.

احتكار الدولة للحق الحصري (القانوني).

نبذ وتجريم كل اشكال العنف او التهديدية او التحريض عليه لتحقيق اهداف سياسية وضرورة تطبيق القانون على من ينعى مشاعر الكراهية والعنف.

احتكار الدولة لمؤسستي الجيش والامن بمقتضي القانون وخدمة الصالح العام ويلتزم الجيش بعدم المساس بالنظام ويحضر على الضباط والجنود الاشغال بالعمل السياسي، ويحظر انشاء تشكيلات او فرق او تنظيمات عسكرية او شبه عسكرية خارج شرعية الدولة.

رفض التحريض على الكراهية والتكفير والتخوين والتعصب، وعدم استخدام الاعلام بجميع انواعه في ارتكاب أي من تلك الأفعال.

عدم جواز الاحتجاز او الاعتقال الا بموجب القانون، وتكون جميع السجون ومراكز التوقيف تحت السيطرة الفعلية للسلطة القضائية وإطلاق سراح جميع المعتقلين دون اتهام او محاكمة، والالتزام بالكشف عن مصير المفقودين.

المحافظة على الثروات الطبيعية والموارد الوطنية ومؤسسات الدولة الاقتصادية والمالية المملوكة لكل الليبيين واستثمارها لصالحهم ولصالح الأجيال القادمة، وعدم جواز التصرف فيها الا من قبل السلطات الرسمية للدولة، وعدم اقحامها في أي نزاع سياسي.

الالتزام بمبادي الشفافية ومكافحة الفساد والتقيد بالمعايير الدولية في مجال التعاقدات العامة للدولة وفي كافة تعاملاتها الداخلية والخارجية، هذه المبادئ من ضمن 32 مبدأ بالإضافة الى (67) مادة تنص على عمل السلطة التشريعية والتنفيذية والمجلس الاستشاري للدولة، وأيضا الملاحق هي جزء لا يتجزأ من الاتفاق وفقا للقواعد القانونية في القانونين الدولي والوطني بما يكفل الوحدة فيما بينهم.

ومن ذلك ثم الإعلان عن الاتفاق السياسي ووضع أولويات لحكومة الوفاق الوطني منها:

- الأولويات السياسية
- الأولويات الأمنية
- الأولويات الخدمية والاقتصادية

وبداء العمل بعد الاتفاق السياسي برعاية الأمم المتحدة والدعم الدولي ، لا أن هناك صعوبات واجهت هذا الاتفاق وعدم الامتثال إلى اهم البنود والمبادئ التي اخدت اتجاه اخر وتعطيل البعض منها نتيجة عدم وجود جهات مستقلة ونافذة ، وعدم انصياع بعض التيارات والمدن الى هذه الاتفاقية بالإضافة الى انتشار السلاح مع وجود تنظيم الدولة الإسلامي الذي يهدف الى ضم ليبيا للخلافة الإسلامية وتنشط هذه المجموعات في عدد من مناطق ليبيا وتم تشكيل الولاية المبايعين بالولاء، لزعيم داعش (ابوبكر البغدادي) في نوفمبر 2014م بالإضافة الى ظهور جماعات أخرى هي مجلس شوري ثوار

* المجلس الأعلى للدولة هو مؤسسة تنفيذية وهيئة استشارية أسست في ليبيا بعد اتفاق وقع في 17 ديسمبر 2015 تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف وضع حد للحرب الأهلية الليبية الثانية.

بنغازي ، الذي يقوده جماعة انصـــار الشـــريعة في ذلك الوقت الذي تحصـــل على الدعم المادي والعسكري من المؤتمر الوطني(*).
أصـــبحت حكومة الوفاق عاجزة عن تنفيذ هذا الاتفاق نتيجة المعوقات والتحديات وعدم اســـتجابة الأطراف الموقعة على الاتفاق الالتزام بالنصـوص والمبادئ الموقعين عليها ونذكر البعض منها التي أدت الى فشل الاتفاق منها: -
لم تلتزم الحكومة بوحدة ليبيا واســـتقلالها، وذلك نظرا للتدخل الدولي والإقليمية في الشـــأن الداخلي الليبي.
عدم التزام حكومة الواق الوطني بقرارات مجلس الامن الدولي.
زيادة انتشار اشكال العنف والتحريض بين أطراف الصراع داخل المجتمع الليبي.
الجيش والشرطة لم تفعل بالشكل المطلوب نتيجة تواجد مسميات أخرى تقوم بمهام الجيش ومؤسسات الامن، كما لديها صلاحيات أوسع من مؤسسات الدولة الأمنية والشرطية.
اسـتمرار تواجد المعتقلين السـياسـيين ورجال النظام السـابق وسـجناء الراي خارج سـجون الهيئات القضـائية. وسائل الاعلام المستخدمة متواجدة، خارج ليبيا ومدعومة من أطراف خارجية وتعمل على افشال دور حكومة الوفاق الوطني، والبعض منها يعمل لحساب تيارات معينة وموجهة من الخارج.
نتيجة غياب الشفافية وعدم التزام المؤسسات مع الجهات الرقابية والتقيد بالمعايير الدولية، ساعد من انشـار الفسـاد داخل مؤسـسـات الدولة بشـكل كبير، تسـبب هذا الفسـاد في اهدار الأموال بشـكل غير قانوني، مما انعكس على حياة المواطن والخدمات العامة بشكل سلبي.
اصـــبح دور حكومة الوفاق الوطني ضـــعيف جدا، الذي انعكس على غياب الخدمات وعدم توفير الاســـتقرار للمواطن، ولم تعـالج ملف المهجرين والنـازحين وتهميش بعض المـدن التي تفتقر الى المتطلبات اليومية وخاصـــتاً الجنوب الليبي مع انقطاع الكهرباء بشـــكل مســـتمر، وعدم توفر الســـلع الأسـاسـية وخاصـتاً المحروقات منها، التي لم تعد تصـل الى بعض المناطق نتيجة انتشـار الجريمة وقطاع الطرق ، اصـبح الجنوب الليبي منعزل بشـكل تام عن سـيادة حكومة الوفاق الوطني، واصـبح الوضـع المعيشـي للمواطن يزداد سـواء وانعدام لخدمات الصـحية وسـيطرة مجموعات مسـلحة على بعض المدن وطرق التهريب وسيطرة بعض المناطق على المنافذ الجوية والبرية من أجل مصـالحها الضيقة، هذه من الأسباب التي أدت الى اخفاق اتفاق الصخيرات والرجوع الى المربع الأول وظهور مؤشرات من السلطة التشريعية والمجلس الأعلى للدولة بحتمية الرجوع الى الصراع المسلح واسقاط حكومة الوفاق الوطني وعدم الاحتكام الي صـــناديق الانتخابات حســـب ما جاء في نص الاتفاق امام عجز البعثة الأممية للدعم في ليبيا، للوصـــول الى عمليات الانتقال الســـلمي للســـلطة ، ذلك نتيجة التحديات والمعوقات في تشكيل حكومة منتخبة، بسبب التدخلات الدولية والإقليمية في الشـأن الليبي، والوصـل الى طريق مسـدود ، وتجدد الصـراع مع هجوم قوات خليفة حفتر على طرابلس في ابريل 2019.

المطلب الثاني ـ مخرجات حوار مؤتمر جنيف

تغيرات الاحداث في تلك الفترة وتطور الصراع من مجموعات وتحالفات داخل ليبيا للسيطرة على زمام الأمور والاستمرار في الحكم وانهيار اتفاق الصخيرات التي انهى المرحلة الثانية من الصراع العسكري، وبدأ حملة عسكرية مدعومة من دول خارجية وكانت أكثر شراسة نتيجة الدعم العسكري واستخدام الطائرات ومنظومات الدفاع الجوي بين قوات الشرق الليبي المتمثل في الجيش الوطني الليبي وقوات الغرب الليبي المتمثل في حكومة الوفاق وبدأت هذه المعركة في ابريل 2019 عندما شن الجيش هجوماً على العاصمة طرابلس، واعلان الناطق باسم الجيش بيان مفاده أن المشير خليفة حفتر قد اصدار أومر بأنشاء غرفة عمليات تناط بيها مهمة (تحرير المنطقة الغربية من الإرهابيين) [1]، واسقاط

(*) المبادي ، حسب ما جاء في نص الاتفاق السياسي الموقع في مدينة الصخيرات الموقع بتاريخ ، 17 ، ديسمبر ، 2015م .
(1) العين الإخبارية ، 30-ابريل -2019 ، المتحدث باسم الجيش الليبي / المشير خليفة حفتر يشكل غرفة عمليات لتحرير المنطقة الغربية من الإرهابيين – @AlainBRK - مؤرشف من الأصيل في 16-12-2019م .

حكومة الوفاق الوطني التي خرجت عن المسار حسب اتفاق الصخيرات واستمرت الحرب من4 ابريل 2019 حتى 5-يونيو-2020م، وكانت حصيلة هذه الحرب الاف من القتلى والجرحى والمفقودين، وهي اشرس من الاحداث الثانية التي انطلقت في 2014م. وانعكست هذه الحرب على الوضع الليبي بشكل مباشر، بالإضافة الى التدخل الدولي والاقليمي بدعم الأطراف العسكرية بالمعدات والمرتزقة بين الطرفين، ومن هنا دعت البعثة الأممية في ليبيا أوخر عام 2020 الى ملتقى الحوار السياسي الليبي بهدف الإسراع في اجراء انتخابات، حيث دعت الى خطة وقف إطلاق النار، أطلقتها (ستيفاني ويليامز) بصفتها الممثلة الخاصة للأمين العام للام المتحدة في ليبيا.

انطلق ملتقى الحوار الليبي، الذي يتألف من 75 عضواً، تحت مسما لحنة الحوار السياسي *، وهدفت خارطة الطريق التي اعتمدها الحوار السياسي الليبي، الى اخراج ليبيا من ازمتها المؤسسية، وإعادة الشرعية السياسية من خلال تنظيم انتخابات عامة في 24 ديسمبر 2021م، ولتحقيق هذه الغاية نصت خارطة الطريق على انشاء سلطة تنفيذية جديدة موحدة، واستناداً الى قرار مجلس الامن رقم (2510) 2020م بالمصادقة على نتائج مؤتمر برلين المنعقد في يناير 2020، ودعا الى إنشاء مجلس رئاسي وتشكيل حكومة وحدة وطنية وفعالة بما يمهد الطريق لأنهاء الفترة الانتقالية عبر انتخابات برلمانية ورئاسية ذات مصداقية. [2]

وحدد معالم خارطة الطريق أهدافها على النحو التالي: -

أولا: - الاهداف

- الهدف الأسمى للمرحلة التمهيدية هو تعزيز الشرعية السياسية عبر انتخابات رئاسية وبرلمانية على أساس دستوري.
- تشكيل سلطة تنفيذية جديدة لتوفير الشروط اللازمة والظروف المواتية لأجراء الانتخابات عبر معالجة القضايا التالية.

أ- بسط السيادة الوطنية على كامل الأراضي الليبية وانهاء الوجود الأجنبي.

ب-توفير الامن للمواطنين وانهاء حالة النزاعات المسلحة.

ت-توحيد مؤسسات الدولة

ث-تحسين مؤسسات الدولة وتحرير القرار السيادي الوطني من أي اكراه مادي أو تأثير معنوي داخلي أو خارجي.

ج- تحسين وتمكين المؤسسات المحلية والبلديات من ممارسة مهامها.

ح- مكافحة الفساد واهدار المال العام.

خ- حماية حقوق الانسان والنهوض بها.

د- معالجة مسألة الأرقام الإدارية بما يتوافق مع التشريعات النافذة المصادق عليها من الدولة.

ذ- إطلاق مصالحة وطنية شاملة تستند على مبادئ العدالة الانتقالية، ونشر ثقافة العفو.

ثانيا: - المبادئ الحاكمة لخارطة الطريق: -

وهي نفس المبادئ الحاكمة الى نص عليها الاتفاق السياسي الموقع عليه بمدينة الصخيرات بالمغرب في 17-ديسمبر – 2015م.

إيقاف التصعيد الإعلامي وخطاب الكراهية المتفشي من خلال القنوات المرئية والمسموعة وعمل لجنة الترتيبات الأمنية التي عقدت في الغردقة بتاريخ 28-29- سبتمبر 2020، إيقاف القبض على الهوية والانتماء السياسي، واختصار الملاحقة على المطلوبين جنائياً

* ملتقى الحوار السياسي الليبي (LPDF) هو سلسلة اجتماعات ليبية داخلية بدأت في أواخر عام 2020، بهدف الإسراع في إجراء انتخابات ليبية و «شرعية ديمقراطية للمؤسسات الليبية» استأنف منتدى الحوار السياسي الليبي عملية السلام الليبية التي تجري في سياق الحرب الأهلية الليبية الثانية.

2- ملتقى الحوار السياسي الليبي، خارطة الطريق للمرحلة التمهيدية للحل الشامل، بعثة الأمم المتحدة جنيف المنعقد في يناير2020.

واحالتهم الى الجهات المطلوبة لديهم لا يسري هذا الاتفاق على وقف إطلاق النار على المجموعات الإرهابية المصنفة من قبل الأمم المتحدة. [1]

لا يختلف من حيث الشكل والمبادئ والاهداف وأسباب الصراع والانقسامات التي حدثت في ليبيا وجميع المبادئ تهدف الى الاستقرار السياسي والاقتصادي، فيما يخص الحوار السياسي الليبي الموقع في جينيف والاتفاق السياسي الموقع في الصخيرات ، كما نعلم فشل الاتفاق الأول نظراً لضعف الية التنفيذ وعدم وضع دستور شامل بتنظيم العملية السياسية، وهذه الاتفاقيات والحوارات دائما ينتج عنها حكومات مؤقتة ومحدودة التوقيت وفي الغالب تعمل هذه الحكومات الي تعقيد الوضع السياسي لإبقائها أطول فترة في سدة الحكم كما ذكرنا في الاطار الزمني لخارطة الطريق مدة حكومة الوحدة الوطنية ثمانية عشراً شهرا، وهي اليوم تدخل في السنة الرابعة وتمارس مهامها ولم تلتزم الحكومة بالمبادئ الناتجة عن توقيع الاتفاق السياسي منها .

- لم تحافظ على وحدة التراب الليبي وساهمت في ظهور حكومة موازية في الشرق الليبي، متمسكة بنص الاتفاق الذي لا تسلم الا لحكومة منتخبة، وهي من افشلت عملية الانتخابات في موعدها.
- لم تلتزم بخروج المرتزقة من ليبيا – والتي مازالت متواجدة داخل المعسكرات والقواعد العسكرية.
- لم تفكك المجموعات المسلحة بل إضافة مجموعة أخرى بمسميات أخرى وكذلك تستخدم وسائل الاعلام في شرعنتها وبقائها في السلطة، كما ساهمت الحكومة في انقسام المؤسسات.
- وتسببت ايضاً في اهدار المال العام عبر قنوات غير مشروعية ومخالفة للتشريعات المصادق عليها من الدولة.
- كما أحاط الممثل الخاص للأمين العام السيد (عبد الله بأثيلي) لمجلس الامن في 15 فبراير 2024م يصر رئيس الحكومة على انه لن يتنحى عن منصبه الحالي الا بعد اجراء الانتخابات، استمرار انقسام بين الشرق والغرب في المؤسسات الوطنية سوف ينجم عنه مرة أخرى عدم وجود ميزانية معتمدة يسترشد بها الاتفاق العام، مما يؤدي الى ادامه غياب الشفافية في استخدام التمويل العام والتوزيع الغير عادل لثروات البلاد، كما انه يزيد من هشاشة الاقتصاد الليبي في مواجهة الاضطرابات الداخلية والخارجية.
- وأشار أيضا المبعوث الخاص للأمم المتحدة الى المنطقة الجنوبية التي عانت لفترات طويلة من التهميش الاقتصادي والسياسي.
- التنافس بين الفاعلين الأمنيين لبسط السيطرة الميدانية على مناطق استراتيجية بالعاصمة، بما فيها المناطق التي تضم قواعد عسكرية، ومؤسسات الدولة ومن بينها مصرف ليبيا المركزي يهدد الوضع الأمني الهش.
- يصر قائد الجيش الوطني الليبي على مشاركة كلا الحكومتين في المحادثات او استبعادهما معا.
- وأشار الى رئيس المجلس الأعلى للدولة، رفضه للقوانين الانتخابية كما نشرها مجلس النواب مطالباً بالعودة الى المسودة التي تم الاتفاق عليها بين أعضاء 6+6، واختتم الإحاطة، أنه من غير الممكن احراز تقدم في اجراء انتخابات وطنية ذات مصادقيه دون التوصل الى تسوية بين الأطراف المؤسسية الرئيسية في ليبيا.

وأشار ايضاً لتفادي انزلاق الي هاوية الفوضى، وليس كما يستشرق من خلال العديد من الدلائل المفزعة ثمة حاجة ماسة وعاجلة الى اتفاق سياسي لتشكيل حكومة وحدة تسير

بـالبلاد نحـو الانتخابـات، حيـث خاطـب فـيهم حسـهم بالواجـب الأخلاقـي فـي كيـف يشـرعوا فـي التفاوض من اجل إيجاد توافق يعيد الكرامة لبلدهم الام[1].

الخاتمة

- إن عمليـة الصـراع السياسـي والعسـكري وقـف عائقـاً امـام بنـاء الدولـة الليبيـة وعـدم قـدرة المؤسسـات علـى مواجهـة الفوضـى وعجـزه عـن تقـديم الخـدمات للمجتمـع وأدى الصـراع إلـى فشـل الدولـة واسـتنزاف مواردهـا البشـرية والطبيعيـة وعـدم توظيفهـا فـي التنميـة والنهـوض بالدولـة، الامـر الـذي يطيـل أمـر المرحلـة الانتقاليـة والتـدخل الـدولي في الشأن الليبي والانقسام الداخلي.
- لطالمـا فشـلت المنظمـات الدوليـة وبعثـة الأمـم المتحـدة فـي تسـوية النزاعـات وعـدم تقـارب وجهـات النظـر بـين الأطـراف المتنازعـة وعـدم التوصـل لاتفـاق يرضـي جميـع الفرقاء الليبيين.
- سـوف تصـبح ليبيـا مسـاحة حـرب بـين الـدول الكبـرى التـي تهـدف لترسـيخ قواعـد عسـكرية لحمايـة مصـالحها، وكمـا نشـاهد كيـف تعمـل البعثـة الأمميـة وهـي تكـرار فـي نفس الأخطـاء والسـيناريوات ممـا يجعـل الوضـع أقـرب إلـى الانهيـار وعـدم جـديتها فـي احتـواء الازمـة واسـتنزاف الوقـت فـي إدارة الازمـة الليبيـة نتيجـة الحكومـات المؤقتـة أدت إلـى الإخفاقـات المتتاليـة، وانسـداد الطريـق السياسـي نتيجـة لعجـز الليبيـين للتوصـل إلى اتفاق مشترك لوضع الأسس للدولة الليبية.
- سـوف يسـتمر الفشـل فـي معالجـة هـذه المسـائل التـي ترمـي إلـى إعـادة إرسـاء السـلام والاسـتقرار فـي البلـد ولا شـك ان هـذا العبـت التـي ترعـاه البعثـة الأمميـة سـوف يعـد الصراع المسلح إلى الواجهة.

النتائج

1. اتضـح أن التدخل العسـكري جاء نتيجة طلب من أطراف الصـراع للحسـم العسـكري وكانت للدول المشاركة في الصراع مصالح اقتصادية وزيادة نفوذها وتحول القرار السياسي من الداخل إلى خارج ليبيا.
2. فشـل البعثة من خلال مبعوثيها في إرسـاء قواعد السـلام، في ظل غياب دسـتور ينظم عملية الانتخابات، ونظراً للتدخل الخارجي في مراحل صياغة التشريعات واصدارها.
3. بعد توقف الصـراع العسكري تلجأ بعثة الأمم المتحدة على تشكيل حكومات مؤقتة مقيدة بفترة زمنية محددة تعمل على تيسـير المرحلة القادمة، اتضـح أن الحكومة هي من تعرقل نصـوص الاتفاق لاستمرار بقائها في السلطة وبذلك يتجدد الخلاف السياسي والأمني.
4. اسـتمرار تواجد المرتزقة والقوات الأجنبية داخل عدد من المواقع في الشـرق الليبي والغرب الليبي، نتيجة سياسات قوى إقليمية سوف تؤدي بليبيا إلى فقدان سيادتها، ونشوب حرب في أي وقت.

التوصيات

1. هنالك العديد من الملفات التي تحتاج إلى دراسـة بشـكل أعمق مثل الهجرة ومكافحة الإرهاب، وطرق التجارة التي لها أثر كبير في عملية الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
2. العمل على انهاء النزاعات بين الأطراف والخروج من هذه الازمة المركبة بالحوار الليبي دون التدخل الأجنبي.
3. الحرص على حفظ وحدة البلاد ودفع باتجاه إنجاح الجهود السياسية ووقف استنزاف مقدرات الدولة.
4. العمل على توظيف موارد الدولة في تحقيق تنمية مسـتدامة شـاملة تعود على المجتمع الليبي وفي توفير متطلبات الحياة اليومية للمواطن التي يفتقدها في ظل صراعات المصلحة.

المراجع

الكتب

1- أحمد سعيد نوفل وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2017.
2- أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا دورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ناجي وطارق عبد الجليل، بيروت: الدار العربية للعلوم.
3- سامح عبد القوي السيد، التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2012).
4- نبيل السم الوطي، علم اجتماع التغذية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1991م.
5- طارق متري، مسالك وعرة سنتان في ليبيا من أجلها، ط1، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2015 م

المجلات العلمية

1- نورهان الشيخ، موقف روسيا والصين من الثورات العربية، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة: الدورة ((52))، إبريل 2011.
2- مروة فكري، ما بعد القوة الناعمة، السياسة القطرية تجاه الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 187، يناير 1012، المجلد 37
3- محمد علي، الإخلال السياسي في ظل غياب الأحزاب والقوى القبلية وترسيخ الحكم القبلي في ليبيا، مجلة القدس العربي العدد 233، بيروت، 2012،
4- سامح راشد، مآلات الأزمة الليبية بين الحرب والسياسة، مجلة شؤون عربية، العدد (87)، جامعة الدول العربية القاهرة، 2019.
5- حادي إبراهيم، الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري، مجلة المعيار ي الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي تيسسيلك، الجزائر، المجلد التاسع العدد 4 \ ديسمبر \2018

الرسائل العلمية

1- نبيل أبوغازي:" القبلية وتحديات بناء الدولة" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945م – قالمة -2019 -2020 م.

المنظمات الدولية والمحلية

1- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، الأفكار وتغيير العالم، مقالات WWW.100psresearch.or/arti
2- أنس جاب الله، الآثار الاقتصادية للانقسام السياسي في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2015.
3- ملتقى الحوار السياسي الليبي، خارطة الطريق للمرحلة التمهيدية للحل الشامل، بعثة الأمم المتحدة جنيف المنعقد في يناير2020.
4- احاطة الممثل الخاص للأمين العام – السيد عبد الله باتيلي، المجلس الامن الدولي، 15، فبراير 2024م.

شبكة الانترنت

1- بي بي سي، ليبيا: هل يخوض أردوغان معامرة وقودها السوريون ؟، 09 يونيو 2020 آخر دخول للموقع 2024/10/21، https://bbc.in12v87jip
2- العربية: المسماري، المتحدث العسكري لقوات الجيش الوطني، انقره تنقل الأسلحة من عدة مطارات إلى ليبيا، 12مارس2020 https://bif.ly/22xsre6.2020.
3- كيف استقلت ليبيا وطرابلس لدعم الارهابيين بسوريا، سكاي نيوز عربية، يونيو 2015 دخول الموقع 28.05.2022 www.skynewsrabia.com.

4- صحيفة الصباح نيوز، مارتن كوبلر، الاتفاق السياسي يواجه مقاومة داخلية ومشكلات في التطبيق، نشرة في 8/يوينو/ 2016 م. https//www.assabahnews.in/2017.10.28
5- الوسيط ليبيا الخامسة عربيا في احتياطي النفط الخام والثامنة في الغاز الطبيعي 9 ديسمبر 2019 م، تاريخ الدخول 2022/5/17 https://bitly/33shod4
6- هشام عبد الحميد، ما حقيقة الديون الخارجية في ليبيا -2019م https://www.alizeera.net/ebusiness/2019
7- اقتصاد ليبيا يقترب من الانهيار مع تراجع العائدات النفطية، مجلة عربي 21، اكتوبر، 2016م، آخر دخول 02-12-2020، https://arabi21.Com/story/9
8- هل يشكل اتفاق الصخيرات اخر فرصة لإنقاذ ليبيا، BBC;News.Arabic، مؤرشف من الأصل في 12-12-2015، اخر دخول بتاريخ :30-11-2019.
9- العين الإخبارية، 30-ابريل -2019، المتحدث باسم الجيش الليبي / المشير خليفة حفتر يشكل غرفة عمليات لتحرير المنطقة الغربية من الإرهابيين – @AlainBRK - مؤرشف من الأصيل في 16-12-2019م.
10- سكاي نيوز SKNEWS: النص الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا – 23 – أكتوبر – 2020.